مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 413-429
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

البنوك ودعم الاقتصاد الدائري: ما هي المتطلبات؟

Banks and support for the circular economy: what are the requirements?

عدنان محيريق [1] *، فوزي صيفي [2]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، mehirig-adnane@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، saifi-faouzi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/21 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنوك في تمويل ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري الذي يحافظ على البيئة، وذلك من خلال الكيفية التي يمكن للبنوك بها تحقيق ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك يمكنها دعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري من خلال تكييف نماذج التمويل لتتناسب مع نموذج الاقتصاد الدائري، تقديم خطوط ائتمان للشركات الدائرية، إنشاء البنوك الخضراء، تدريب موظفي البنك وإنشاء لجنة لإدارة المخاطر الدورية والرقابة عليها، وأن هذا الدعم يمنح البنوك فوائد عديدة كزيادة فرص تنويع القروض، تعزيز الخدمات المصرفية المسؤولة والمستدامة، زيادة الأرباح، وتصحيح الصورة السيئة للبنوك لدى العملاء.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد دائري، بيئة، بنوك، تمويل.

تصنيفات JEL: **O44** ؛ **G21** ؛ G28

Abstract :

The study aimed to highlight the role of banks in financing and supporting the transition to a circular economy that preserves the environment, through how banks can achieve this.

The study concluded that banks can support the transition to a circular economy by adapting financing models to suit the circular economy model, providing credit lines to circular companies, establishing green banks, training bank employees and establishing a periodic risk management and oversight committee, and that this support gives banks many benefits, such as increasing opportunities to diversify loans, enhancing responsible and sustainable banking services, increasing profits, and correcting the bad image of banks among clients.

Keywords: Circular Economy, Environment, Banks, Financing.

JEL Classification : O44 ; G21 ; G28

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعاني العالم في عصرنا الحالي من مشاكل التلوث البيئي كالاحتباس الحراري وتلوث الهواء والمياه وفقدان التنوع البيولوجي، وذلك نتيجة زيادة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات المنتهجة لأسلوب الاقتصاد الخطي الذي يقوم على الاستخلاص والإنتاج والاستهلاك والرمي (حواس و مجدوب، 2019، صفحة 288)، والمعتمدة على مصادر طاقة غير متجددة ومواد خام قابلة للنفاذ، وهو ما يعتبر عائقا أمام سعي الدول إلى تحقيق الاستدامة التي تضمن حماية البيئة وحق الأجيال المستقبلية من الموارد.

ونظرا لأن الاستدامة تعد هدفا لجميع الاقتصاديات، سعت العديد من الدول إلى تبني أفكار جديدة وإيجاد اقتصاد جديد بديل أكثر انسجاما مع الطبيعة وأقل ضررا على البيئة، ومن بين تلك الأفكار التي تفرض نفسها بقوة فكرة الاقتصاد الدائري (يوسف، 2020، صفحة 159)، إلا أن الدول تعاني عدة معوقات تحول دون الانتقال إليه، ومن بينها ضعف ومحدودية التمويل، بسبب الخصائص المميزة لهذا النموذج الاقتصادي، والمؤسسات المالية عامة، والبنكية منها خاصة يمكن أن تساهم في توفير التمويل اللازم للانتقال إلى الاقتصاد الدائري لقدرتها على تعبئة المدخرات، ولكن ذلك يتطلب منها التكيف مع خصائص وطبيعة هذا الاقتصاد.

إشكالية الدراسة:

دعم البنوك للانتقال إلى الاقتصاد الدائري يتطلب منها تغيير سياساتها وتوفير منتجات وخدمات جديدة تتوافق مع خصائص هذا الأسلوب الاقتصادي الحديث، وبناءا على ذلك تتلخص إشكالية دراستنا في التساؤل الآتي:

كيف يمكن للبنوك أن تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالاقتصاد الدائري؟
- ما هي مبادئ الاقتصاد الدائري؟
- هل للبنوك دور في دعم الاقتصاد الدائري؟
- هل تستفيد البنوك من الاقتصاد الدائري؟

فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضيات الآتية كإجابات مبدئية على الاسئلة الفرعية المطروحة:

- الاقتصادي الدائري بأنه الاقتصاد الذي يحمي البيئة ويحافظ على الموارد المستخدمة لأطول فترة ممكنة من خلال تقليل النفايات، إعادة استخدام المنتجات وإعادة تدوير المواد.
- مبادئ الاقتصاد الدائري هي المحافظة على وتعزيز رأس المال، والحصول على أفضل عائد من الاستخدام، وتقليل الوفورات الاقتصادية السالبة.
- تساهم البنوك في توفيرها التمويل لمشاريع الاقتصاد الدائري بما يدعم الجهود الهادفة لحماية البيئة.
- يمنح الاقتصاد الدائري فوائد عديدة للبنوك كتغيير النظرة إلى البنوك على أنها وكلاء موجهون لتحقيق الربح فقط.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة بكونها تسلط الضوء على أسلوب الاقتصاد الدائري كأسلوب اقتصادي حديث يحافظ على الموارد الطبيعية ويحمي البيئة، بالإضافة إلى إبراز ما يجب ان تفعله البنوك لدعم الانتقال إلى هذا الاقتصاد، وما يمكن أن تستفيد منه البنوك من ذلك.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهم أهداف الدراسة في التعرف على:

- مفهوم وأهمية الاقتصاد الدائري.
- الممارسات الداعمة ومعوقات الاقتصاد الدائري.
- متطلبات دعم البنوك للاقتصاد الدائري.
- فوائد الاقتصاد الدائري للبنوك.

منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للمرجعيات والأدبيات المختلفة التي تناولت موضوع الاقتصاد الدائري ودور البنوك في دعم الانتقال إلى هذا الاقتصاد من خلال متطلبات هذا الدعم، وما يمكن أن يعود من فائدة على البنوك من ذلك.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وفق الآتي:

- المحور الأول: مفهوم وأهمية الاقتصاد الدائري
- المحور الثاني: الممارسات التي تدعم ومعوقات الاقتصاد الدائري
- المحور الثالث: البنوك والاقتصاد الدائري -متطلبات الدعم والفوائد

1-مفهوم وأهمية الاقتصاد الدائري

اعتماد الاقتصاد العالمي لفترة طويلة على نظام اقتصادي خطي يسير في اتجاه واحد من المهد إلى اللحد (Cradle to grave) أي موارد -صنع -استهلاك -نفايات، وبالرغم من أنه كان له الفضل في رفع مستويات النمو العالمية، فإن هذا النظام يتسبب في هدر كبير للموارد والإضرار بالبيئة بسبب الكم الهائل من النفايات، وهو ما يمكنه لنموذج الاقتصادي الدائري تجنبه لأنه يراعي هذه الاختلالات البيئية والاقتصادية (دوادي و دقيش، 2019، صفحة 123).

1-1 مفهوم الاقتصاد الدائري

أمام تزايد التأثيرات السلبية للاقتصاد الخطي على البيئة بشكل يهدد الحياة على كوكب الأرض اصبح لزاما على الشركات والدول تبني فكرة الاقتصاد الدائري لما لها من اثر إيجابي على البيئة والمجتمع، يرجع الفضل في ظهور فكرة الاقتصاد الدائري إلى المهندس المعماري والبيئي السويسري والتر ستاهيل، فهو أول من وضع أساس الاقتصاد الدائري المرتبط بإعادة استخدام المنتجات، فهو مبتكر قاعدة "من المهد إلى المهد" عام 1976 (الرميدي، 2018، صفحة 340)، أي الاستفادة قدر الإمكان من المنتج عبر تدويره وإعادة إخراجه في أشكال واستعمالات جديدة، لخدمه الاقتصاد والبيئة معا (الشبراوي، 2017)، وتنقسم نماذج الأعمال الاقتصادية وفق هذه القاعدة إلى مجموعتين: الأولى تشمل الأعمال التي تعزز إعادة الاستخدام وتمتد فترة الخدمة أو الاستخدام من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع والترقيات والتحسينات، والثانية تشمل الأعمال التي تحول البضائع القديمة إلى موارد جديدة عن طريق إعادة تدوير المواد (الشبراوي، 2017) (نشر والتر ستاهيل كتابه من المهد إلى المهد عام 1982 (دوادي و دقيش، 2019، صفحة 125))، وأول من استعمل مصطلح الاقتصاد الدائري هما ديفيد بيرس وآر. كيري تيرمز، عام 1989 في كتاب من تأليفهما بعنوان "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية" (قندوز و الزعبي، 2018، صفحة 30)، وقدما نبذة عن العلاقة بين الاقتصاد والوارد الطبيعية والبيئة، وميزا بين ما يسمى بالاقتصاد الخطي - حيث يكون استخدام الموارد مفتوحا - والاقتصاد الدائري - حيث يعاد تدوير الموارد ليستفاد منها أكثر من مرة (دوادي و دقيش، 2019، صفحة 125)، وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم بشكل كبير وواسع خصوصا مع ظهور المؤسسة البريطانية إلين ماك آرثر سنة 2010، التي تبنت فكرة هذا النموذج الجديد من خلال نشره في مجتمع الأعمال، الحكومات، المنظمات، والأوساط

الأكاديمية وذلك من أجل التحول السريع نحو هذا الاقتصاد العصري الذي يتسم بالمرونة والابتكار. (ناصري و مدوش، 2020، صفحة 258)

إن الفكرة الأساسية للاقتصاد الدائري هي الانتقال من النظام الذي يستخرج المواد، يحولها إلى منتجات، وفي الأخير يتخلص منها إلى النظام الذي يحافظ على الموارد في أعلى قيمتها قدر الإمكان. وقد ينطوي هذا على إعادة استخدام المنتجات وإصلاحها، أو استعادة المواد المكونة لها عند نهاية عمر كل منتج لإعادة تهيئته في سلع جديدة أو الاستخدامات جديدة. كما قد يعني هيكلة نظام صناعي أو زراعي بحيث تصبح النفايات الناتجة عن عملية واحدة هي المادة الأولية لعملية أخرى، وكذلك استبدال المواد غير المتجددة بمواد بيولوجية متجددة بغرض تقليل استخدام الطاقة واستخراج المواد الأولية (بن منصور، عجالي ، و السبتي، 2019، صفحة 319).

ويعتبر الاقتصاد الدائري نموذجا بديلا للاقتصاد الكلاسيكي من وجهة نظر نظرية وعملية على حد سواء، لأنه يقر بالدور الأساسي للبيئة وظائفها، والتفاعل بين البيئة والنظام الاقتصادي، متناولا تحدي التلوث البيئي، وكذلك التحدي المتمثل في ندرة الموارد العالمية، والاقتصاد الدائري لا يهدف فقط إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال كفاءة الاقتصاد، ولكن أيضا استدامة الحياة البيئية والاجتماعية من خلال الانتقال من سلوك الإنتاج - الاستهلاك - النفايات الاقتصادية إلى سلوك الإنتاج - الاستهلاك - إعادة الاستخدام (Hysa, Kruja, Ur Rehman, & Laurenti, 2020, pp. 03-04).

ويعرف الاقتصادي الدائري بأنه الاقتصاد الذي يحافظ على الموارد المستخدمة لأطول فترة ممكنة، عكس الاقتصاد الخطي التقليدي، ويركز على كفاءة الموارد من خلال إعادة استخدام النفايات، وإعادة الاستخدام، الإصلاح، تصنيع ودمج المواد الثانوية والكتلة الحيوية مرة أخرى في الدورة، مما يمكن من الحفاظ على القيمة القصوى للموارد، وهو ما يوفر فوائد اقتصادية، اجتماعية وبيئية ضخمة، مع تقليل النفايات الضارة، وتجنب الاستغلال المفرط وغير الضروري للمواد الخام الأولية (بن منصور، عجالي ، و السبتي، 2019، صفحة 319).

والاقتصاد الدائري هو عبارة عن نظام صناعي ترميمي أو متجدد، يستبدل مفهوم نهاية العمر بالاستعادة، والتحول نحو استخدام الطاقة المتجددة، والقضاء على استخدام المواد الكيميائية السامة، التي تعيق إعادة الاستخدام، ويهدف إلى القضاء على النفايات من خلال التصميم المتميز للمواد والمنتجات ونماذج الأعمال (Hobson, 2016, p. 88).

ويعرف الاقتصاد الدائري من قبل إيلين ماك آرثر على أنه: "مصطلح عام للاقتصاد الذي يكون اصلاحي بطبيعته، وتنقسم تدفقات المواد إلى نوعين، المواد البيولوجية التي تهدف للعودة إلى المحيط الحيوي، والمواد التقنية التي تسعي إلى الاستمرار في شكل حلقة مع فقدان منخفض في الجودة بقدر الإمكان، هذه الأخيرة بدورها تؤدي إلى التغيير نحو اقتصاد مدعوم في النهاية بالطاقة المتجددة" (ناصري و مدوش، 2020، صفحة 258).

الاقتصاد الدائري هو أسلوب من شأنه أن يحول وظيفة الموارد في الاقتصاد، فتصبح النفايات الناتجة عن المصانع مدخلا مهما لعملية أخرى، ويمكن إصلاح المنتجات أو إعادة استخدامها أو تطويرها بدلا من التخلص منها (Preston, 2012, p. 01).

ويعتمد الاقتصاد الدائري على ثلاث مبادئ رئيسية هي: المحافظة على وتعزيز رأس المال، والحصول على أفضل عائد من الاستخدام، وتقليل الوفورات الاقتصادية السالبة، ويطلق أحيانا على نتائج تطبيق هذه المبادئ بمصطلح النمو من الداخل (Growth Within) (الكواز، 2019، صفحة 08).

وتركز إستراتيجية الأعمال الدائرية على (Goovaerts & Verbeek, 2018, p. 192):

- تصميم دائري (تطوير المنتجات والموارد المادية بهدف الاحتفاظ بقيمتها في المستقبل)
- الاستخدام الأمثل (دعم الاستخدام المطول للأصول وإنتاجية المنتج)
- استرداد القيمة (الحصول على القيمة بعد وصول المنتج إلى مرحلة نهاية العمر الافتراضي)
- تنظيم الشبكة (تمكين وربط الاستخدامات الدائرية عبر سلسلة التوريد)
- مزيج مما سبق ذكره.

2-1 أهمية الاقتصاد الدائري

إن التوجه نحو تفعيل الاقتصاد الدائري ينتج عنه الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن إيجازها في العناصر التالية (دوادي و دقيش، 2019، الصفحات 125-126):

- **الحفاظ على الموارد:** يعمل الاقتصاد الدائري عن طريق الحفاظ على المواد الخام والمنتجات في حلقات إنتاجية لأطول فترة ممكنة، ويهدف إلى إلغاء الهدر الموجود في أنظمتنا الصناعية، مما يجعلها أقل اعتمادا على استخراج احتياطات الموارد المحدودة، وسيمكن هذا المفهوم

الشركات من الاستفادة من مصادر قيم جديدة، ويساعد أيضا في أسواق مرنة وسلاسل توريد قادرة على تحقيق الازدهار المستدام الطويل الأمد.

- **الحد من الآثار البيئية:** من المتوقع أن يساهم تطبيق الاقتصاد الدائري في تقليل الآثار البيئية وخفض النفايات المتراكة في المرادم وخفض نسب تلوث الهواء وحل استراتيجي مجاعة تغير المناخ، حيث يسهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال.

- **الانتقال من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدماتي:** إن الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي عالمي يفصل النمو الاقتصادي والتنمية عن استهلاك الموارد المحدودة، وتهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد أعلى قيمة وقائدة في جميع الأوقات، ويعني بتغيير وإعادة تنظيم الإنتاج الاستهلاك حول العناصر التالية:

- إعادة تصميم سلاسل التوريد.
- الابتكار وتطوير التكنولوجيا.
- التغيير في سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات التي تمكن لهذه التغييرات.
- تشجيع الاقتصاد الدائري عي استخدام التكنولوجيا لدعم منتجات وأنظمة يتم فيها استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها والتوجه نحو التشارك بدلا من الاستهلاك.

- **خلق فرص العمل وخفض التكاليف:** تقدر مؤسسة ألين ماك آرثر الرائدة في هذا التوجه، أن الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها سيجلب أكثر من تريليون دولار أمريكي من فرص عمل مستدامة ووظائف جديدة وزيادة الإنتاجية وتحقيق وفورات في الموارد، وابتكار فئات جديدة من المنتجات، حيث أن إعادة استخدامها كمصدر مستقبلي للمواد ستخفض تكاليف إنتاجها في المستقبل بشكل كبير، كما يساهم هذا الاقتصاد في خفض تكاليف الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

- **الإنتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري:** إن الاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام ومن ثم تصنيعها كمنتج وتنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهملة، بعكس الاقتصاد الدائري الذي يعنى بتناول حياة المنتج من التصميم والإنتاج الاستهلاك ومن ثم إدارة النفايات. والشكل الموالي يبين الفرق بين هذين الاقتصادين:

الشكل رقم (01): الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي

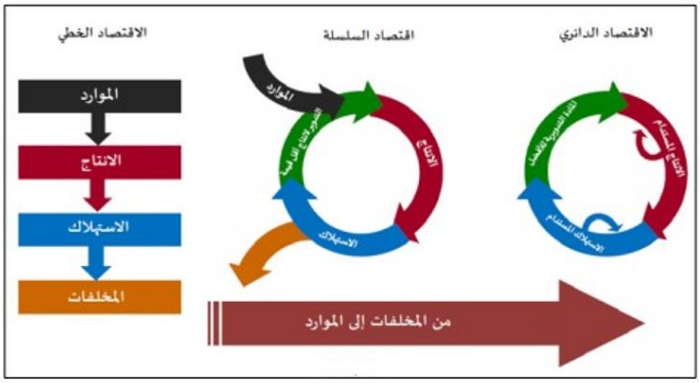

المصدر: (الكواز، 2019، صفحة 08)

- **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** دور الاقتصاد الدائري ذو أهمية كبيرة لتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك عن طريق قدرته على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة وخلق الوظائف وتشجيع الابتكار التكنولوجي، مما يسهم في نمو اقتصادي مستدام وشامل (يوسف، 2020، الصفحات 173-174)، وترتكز الاستدامة في الاقتصاد الدائري على ثلاث معايير هي (الرميدي، 2018، صفحة 344):

- قاعدة المدخلات، وتشير إلى كيفية استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة بما في ذلك التطوير التكنولوجي.
- قاعدة العمليات أو التشغيل، وترتكز على أن تحسين الكفاءة له الأولوية على القدرة.
- قاعدة المخرجات، والتي تشير إلى أهمية التوازن بين حجم النفايات وحدود الاستيعاب في البيئة.

يعد الاقتصاد الدائري نظام أكثر استدامة من نظيره الخطي، فهو يسعى إلى الحد من سلبيات الاقتصاد الخطي من خلال إعادة بناء رأس المال وتحسين عوائد الموارد من خلال تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة مع التقليل من النفايات المضرة بالبيئة، بما يضمن تعزيز التدفق المستمر للمواد والخدمات والحد من الآثار السلبية للقطاع الاقتصادي على البيئة، لأن المنتجات المصنعة تستثمر بإعادة تدويرها في تصنيع منتجات جديدة ذات قيمة وفائدة مماثلة، وهو ما يصب في جوهر التنمية المستدامة (دوادي و دقيش، 2019، صفحة 122).

وقد أشار التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي ومؤسسة آلن ماك آرثر (Allen Mac Arthur) عام 2015 إلى أن الاقتصاد الدائري يوفر للعالم تريليون دولار بحلول 2025، وسيخلق أكثر من 100 ألف فرصة عمل جديدة، ووفقا لتقرير المفوضية الأوربية، فإن الاقتصاد الدائري سيحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يقارب450 مليون طن سنويا، وستصل عوائد الاتحاد الأوروبي إلى 14 تريليون أورو بحلول عام 2030 (حواس و مجدوب، 2019، صفحة 288).

2-الممارسات التي تدعم ومعوقات الاقتصاد الدائري

تساهم ممارسات عديدة مثل الإصلاح وإعادة الاستخدام في دعم انتشار أسلوب الاقتصاد الدائري وتطبيقه في شتى بقاع العالم، غير أن هذا التطبيق يواجه معوقات عديدة منها ماهي ثقافية أو تشريعية أو تسويقية أو تكنولوجية.

2-1 الممارسات التي تدعم الاقتصاد الدائري

إن الفكرة المبدعة التي ظهرت في الاقتصاد الدائري وما جاء به منهج فعال في استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها جعلت الممارسات التي تدعم هذا النموذج ضيقة بل وتمحورت في الإصلاح، إعادة الاستعمال والرسكلة، ولكن مع مرور الوقت توصل الباحثون والمنظمات إلى ممارسات جديدة من شأنها المساهمة في التحول إلى الاقتصاد الدائري تتمثل في (ناصري و مدوش، 2020، الصفحات 259-260):

- **التصميم الأيكولوجي (Eco-conception):** يعرف التصميم الأيكولوجي على أنه عملية الادارة الاستراتيجية للتصميم مع الأخذ بعين الاعتبار الأثار البيئية طوال دورة حياة التعبئة، التغليف، المنتجات، العمليات، الخدمات، المنظمات، والنظم، حيث يسمح لنا التصميم الأيكولوجي بالتمييز بين كل ما هو نفايات وكل ما هو ذو قيمة.

- **الإيكولوجيا الصناعية (Ecologie industrielle):** يمكن تعريف الإيكولوجيا الصناعية بطريقة عامة على أنها المحاولة لتحديد التحولات التي يمكن أن تجعل النظام الصناعي متوافقا مع الأداء الطبيعي للنظم الأيكولوجية والبيولوجية.

- **إقتصاد الوظيفة (Economie de la fonctionnalité):** إقتصاد الوظيفة يهدف إلى الاستعمال الأمثل (أو بيع وظيفة) للسلعة والخدمات، ويركز هذا النوع من الاقتصاد على إدارة القيم الموجودة على شكل منتوجات، معارف، أو رأس مال طبيعي، الهدف الاقتصادي من هذا يتمثل في خلق أكبر قدر مكن من القيمة النفعية لأكبر مدة زمنية من خلال استهلاك عقلاني للموارد والطاقة، وذلك من أجل تحقيق الميزة التنافسية والزيادة في عائدات المؤسسات.

- **إعادة التشغيل (Réemploi):** عملية إعادة التشغيل هي عملية تسمح بتمديد مدة حياة المنتوجات لتلبية حاجيات أخرى وذلك من خلال تغيير في حالة المنتوجات مما يتطلب تقنيات تخص كل منتوج حسب طبيعته.

- **الإصلاح (Réparation):** تتمثل عملية الإصلاح في إعادة المنتوج إلى حالته الطبيعية بعد أي عطب أو تلف يحدث له وذلك من أجل الاستمرار في استعماله وتحقيق المنفعة منه.

- **إعادة الاستخدام (Ré-utilisation):** وهي عملية تهدف إلى تمديد مدة حياة المنتوجات بعد التخلص منها وذلك من خلال معالجة النفايات، لتدخل بذلك في نفس الصناعة أو في صناعات أخرى لتلبية احتياجات الأفراد في النهاية.

- **الرسكلة (Récyclage):** وهي إعادة استخدام مواد الخام المتحصل عليها من معالجة النفايات سواء في حلقة مغلقة لإنتاج سلع مماثلة أو في حلقة مفتوحة لاستخدامها في تصنيع أنواع أخرى من السلع.

2-2 معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

هناك العديد من المعوقات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الدائري، يمكن إيجازها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

المعوقات	المؤشرات
المعوقات الثقافية	-القصور في وعي واهتمام العملاء. - تردد المؤسسات في تطبيق الاقتصاد الدائري (الثقافة المترددة). - العمل بأسلوب النظام الخطي. -استعداد محدود للمشاركة في سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري.
المعوقات التشريعية	- عرقلة القوانين واللوائح. - القصور في وجود إجماع عالمي حول حتمية تطبيق الاقتصاد الدائري. - التدابير والإجراءات الدائرية المحدودة.
المعوقات التسويقية	- انخفاض أسعار المواد الخام . - تكاليف استثمارية عالية مقدما. - تمويل محدود لنماذج الأعمال الدائرية. - عدم وجود معايير محددة للتطبيق. - انخفاض الجدوى الاقتصادية لنماذج الأعمال الدائرية.
المعوقات التكنولوجية	- نقص وقصور في البيانات. - التصميم الدائري المحدودة. - ضعف القدرة على تقديم منتجات عالية الجودة معاد تصنيعها.

المصدر: (الرميدي، 2018، الصفحات 344-345)

3- البنوك والاقتصاد الدائري – متطلبات الدعم والفوائد

يمكن للبنوك أن تدعم الاقتصاد الدائري كمصدر للتمويل، فلا يخفى على الجميع دور البنوك الأساسي المتمثل في تعبئة المدخرات من الأعوان أصحاب الفائض المالي، وتقديم القروض للأعوان أصحاب العجز المالي، ولأن الاقتصاد الدائري أسلوب جديد، فتحول الشركات إليه يتطلب توفير رؤوس أموال اللازمة لذلك، وهو ما يمكن للبنوك تحقيقه، كما يمنح الاقتصاد الدائري فوائد عديدة للبنوك تعزز دورها في الحفاظ على البيئة.

3-1 متطلبات دعم البنوك للاقتصاد الدائري

يمكن توضيح متطلبات دعم البنوك للاقتصاد الدائري من خلال ما يلي (Ozili, The role of banks in the circular economy, 2021, pp. 04-06):

- **تطوير مفهوم مشترك للاقتصاد الدائري:** يجب على البنوك وضع مفهوم مشترك للاقتصاد الدائري، فسيوفر هذا إطارا أو إرشادات لمساعدة البنوك على تحديد ما إذا كانت مقترحات الأعمال والمبادرات دائرية أم لا، وإن وجود فهم مشترك للاقتصاد الدائري سيساعد البنوك في تحديد واختيار وتمويل المشاريع بناءا على نماذج أعمال دائرية جديدة، وسيشجع هذا أيضا المؤسسات المالية الأخرى على المشاركة في تمويل الاقتصاد الدائري.

- **إصدار مبادئ توجيهية بشأن تمويل الاقتصاد الدائري:** فحاليا، هناك نقص في التوجيهات بشأن التمويل الدائري، ويمكن للبنوك أن تتعاون مع شركاء الصناعة الآخرين لتطوير مجموعة مشتركة من الإرشادات حول التمويل الدائري، كما يمكن للبنوك أن تتبع نهجا موحدا في تمويل الاقتصاد الدائري بشكل يساعد على تخصيص رؤوس أموال للأعمال الدائرية من قبل البنوك والأعضاء الآخرين في القطاع المالي.

- **تكييف النماذج المالية الحالية أو تطوير نماذج تمويل جديدة للاقتصاد الدائري:** تحتاج النماذج المالية للبنوك إلى التكيف مع التغييرات التي أدخلها تمويل الاقتصاد الدائري، كما يجب على البنوك تحسين نماذج التمويل الحالية أو تطوير نماذج جديدة تتضمن التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية، ويعد هذا ضروري في تقييم دراسة الجدوى للأعمال الدائرية.

- **توفير خطوط ائتمان للشركات الدائرية:** حيث يمكن للبنوك تقديم قروض مباشرة متوسطة وطويلة الأجل لمشاريع الاقتصاد الدائري الصغيرة والكبيرة الحجم، وأيضا يمكن للبنوك التجارية الكبيرة والبنوك الدولية مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي تقديم التمويل من خلال خطوط الائتمان للبنوك المحلية والوسطاء الآخرين لتمكينهم من تقديم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الناشئة ورجال الأعمال الشباب.

- **إنشاء البنوك الخضراء:** سيساعد إنشاء البنوك الخضراء على زيادة العائد على الاستثمار الأخضر، وسيقلل من مخاطر الاستثمار وتكلفة رأس المال الخاص للمشاريع الخضراء من خلال الاستفادة من وفورات الحجم والخدمات المتخصصة وعمليات البنوك الخضراء.

- **تدريب موظفي البنك:** يجب على البنوك تدريب مديري المخاطر وموظفي البنك على تقييم المخاطر ونقاط الضعف بشكل فعال في التعامل مع الشركات الدورية، وعلى فهم مصادر المخاطر الدائرية والعلاقة بين المخاطر الدائرية وعناصر المخاطر التقليدية الأخرى، كما يجب أن يكون الموظفون على دراية بجميع لوائح وقوانين وسياسات الاقتصاد الدائري، وأن يتأكدوا من أن البنك لديه أنظمة مراقبة قوية لمراقبة الامتثال للوائح والقوانين والسياسات المتبعة.

- الترويج لثقافة الحد من النفايات وإعادة استخدام المواد عبر جميع مستويات البنك: يجب على البنوك استيعاب التزامها تجاه الاقتصاد الدائري، ويجب على الإدارة العليا للبنوك التأكد من أن موظفي البنك على جميع المستويات يفهمون قيمة الهدر، كما يجب أن يسعى موظفو البنك للحد من هذا الهدر كثقافة عمل، إلى جانب ترسيخ ثقافة الحد من النفايات وإعادة استخدام المواد في الموظفين، وسيضمن ذلك تقليل النفايات ليس فقط في مكان العمل ولكن حتى خارج مكان العمل.

- التأكد من أن أعضاء لجنة إدارة المخاطر للبنك مختصون في إدارة المخاطر الدائرية والرقابة عليها: يجب على إدارة البنك وضع السياسات والإجراءات المناسبة المتعلقة بحوكمة إدارة مخاطر الاقتصاد الدائري والممارسات والرقابة للبنك ككل، كما يجب أن تضمن وجود عمليات وأنظمة لتحديد مخاطر الاقتصاد الدائري والإبلاغ عنها، بما في ذلك المخاطر الجديدة، ويجب أن تضمن أيضا قيام مديري المخاطر بدمج المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الدائري في أهدافهم المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة.

2-3 فوائد البنوك من الاقتصاد الدائري

تمويل مشاريع الاقتصاد الدائري يمنح البنوك فوائد عديدة من بينها (Ozili, Circular economy, banks and other financial institutions: what's in it for them?, 2021, pp. 09-10):

- فرص تنويع القروض: تعتبر الأعمال التجارية الدائرية عموما من الأعمال منخفضة المخاطر، كما يوفر تمويل الأعمال الدورية فرصة تنويع بديلة للبنوك، وعليه يمكن للبنوك إضافة أعمال دائرية إلى محفظة قروضها الحالية لتقليل المخاطر العامة.

- مصرفية مسؤولة ومستدامة: الخدمات المصرفية المسؤولة تتطلب من البنوك المشاركة في مشاريع مستدامة ودائمة ذات قيمة للمجتمع الذي تعمل فيه، كما أن الخدمات المصرفية المستدامة هي نهج للخدمات المصرفية التي تدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الخدمات المصرفية التقليدية، ونموذج الاقتصاد الدائري يدعم الأعمال المصرفية المسؤولة والخدمات المصرفية المستدامة لأن الاقتصاد الدائري يحمي البيئة ويوفر الوظائف عن طريق إغلاق الحلقة في سلسلة قيمة الإنتاج ويؤدي إلى مجتمع أفضل، ومن خلال تمويل الاقتصاد الدائري ستلتزم البنوك بمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، والتي تضمن مشاركة البنوك في أنشطة التمويل التي تعزز بيئة مستدامة ومجتمع أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

- **زيادة الإقراض للعملاء الدائرين وقطاع إعادة التدوير**: تحتاج البنوك إلى تحديد عملاء الشركات الحاليين الذين يحتاجون إلى تغيير في هيكل التمويل الخاص بهم، وخاصة العملاء الذين يرغبون في الانتقال إلى اقتصاد دائري، فيجب على البنوك تحديد هؤلاء العملاء في وقت مبكر وتقديم قروض إضافية لهم، علاوة على ذلك ومع سعي المزيد من الشركات إلى الانتقال إلى اقتصاد دائري، يمكن للبنوك الرائدة كسب عملاء دائمين جدد واكتساب حصة سوقية كبيرة من العملاء في الاقتصاد الدائري، وهذا يعني المزيد من الأرباح لهذه البنوك.
- **تصحيح النظرة السيئة عن البنوك في المجتمع:** بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2008، لا ينظر العديد من أفراد المجتمع إلى البنوك على أنها وكلاء يخدمون المصلحة الجماعية للمجتمع، فلقد اتخذت العديد من البنوك قرارات تجارية سيئة، وتم إنقاذها فقط من قبل الحكومات، كما فقد العديد من الأفراد أموالهم المودعة في البنوك ولم يتم إنقاذهم من طرف الحكومات، وهوما ترك تصورا سيئا عن البنوك، واليوم تهتم البنوك بتمويل الاقتصاد الدائري لأنها تريد تغيير النظرة إلى البنوك على أنها وكلاء موجهون لتحقيق الربح فقط، ومن خلال تمويل الاقتصاد الدائري تأمل البنوك في كسب ثقة العملاء.

يساعد تمويل الاقتصاد الدائري البنوك أيضا على تجنب استهدافها من قبل النشطاء البيئيين الذين قد يستخدمون إجراءات شديدة لمقاومة الشركات التي تضر أنشطتها بالبيئة والمنظمات التي تدعم مثل هذه الشركات، فقد يستهدف هؤلاء النشطاء البنوك بسبب إقراضها الشركات ذات الأنشطة المضرة بالبيئة، ويمكن للبنوك تجنب ذلك من خلال تمويل الأعمال التجارية الدائرية في الاقتصاد الدائري (Ozili, Circular economy, banks and other financial institutions: what's in it for them?, 2021, pp. 10-11).

الخلاصة

يظهر جليا الدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الدائري في تحقيق الاستدامة وحماية البيئة من خلال تقليل المواد والنفايات، وإعادة استخدام المنتجات أو جزء منها، وإعادة تدوير المواد الخام واعتبارها بأنها مواد خام ثانوية، غير أن هدا الأسلوب الاقتصادي يواجه عقبات تعيق الدول من الانتقال إليه تتنوع ما بين ثقافية وتشريعية وتسويقية وتكنولوجية، ومن بين أبرز المعوقات التسويقية محدودية التمويل، وعليه وجب على المؤسسات المالية عامة والبنكية منها خاصة دعم هذا الانتقال من خلال توفير التمويل اللازم لذلك، وهو ما يتطلب من البنوك توفير جملة من المتطلبات تتمثل في تطوير فهم مشترك للاقتصاد الدائري، إصدار مبادئ توجيهية مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع بشأن تمويل الاقتصاد الدائري، تكييف نماذج

التمويل لتتناسب مع نموذج الاقتصاد الدائري، تقديم خطوط ائتمان للشركات الدائرية، إنشاء البنوك الخضراء، تدريب موظفي البنك، الترويج لثقافة الحد من النفايات وإعادة استخدام المواد، بالإضافة إلى التأكد من أن لجنة إدارة المخاطر للبنك مختصة في إدارة المخاطر الدورية والرقابة عليها.

ودعم البنوك للاقتصاد الدائري يمكن أن يمنحها فوائد عديدة من بينها: زيادة فرص تنويع القروض، تعزيز الخدمات المصرفية المسؤولة والمستدامة، زيادة الإقراض للعملاء الدائمين وقطاع إعادة التدوير مما يعني المزيد من الأرباح للبنوك، كما يمكنها من تصحيح التصور السيئ عن البنوك في المجتمع بأنها تهدف للربح فقط وزيادة ثقة العملاء فيها.

List of references

Goovaerts, L., & Verbeek, A. (2018). Sustainable Banking: Finance in the Circular Economy. *Investing in Resource Efficiency*, pp. 191-208.

Hobson, K. (2016). Closing the loop or squaring the circle? Locating generative spaces for the circular economy. *Progress in Human Geography*, *40*(01), pp. 88-104.

Hysa, E., Kruja, A., Ur Rehman, N., & Laurenti, R. (2020, June). Circular Economy Innovation and EnvironmentalSustainability Impact on EconomicGrowth: An Integrated Model for SustainableDevelopment. *Sustainability*, *12*, pp. 08-16. Récupéré sur https://doi.org/10.3390/su12124831

Ozili, P. (2021). Circular economy, banks and other financial institutions: what's in it for them? *Circular Economy and Sustainability Journal*, pp. 01-17.

Ozili, P. (2021, November). The role of banks in the circular economy. *World Journal of Science Technology and Sustainable Development*, pp. 01-09.

Preston, F. (2012). *A Global Redesign? Shaping the Circular Economy.* Chatham House.

قائمة المراجع

أبو بكر ناصري، و ريم مدوش. (2020). الاقتصادج الدائري محرك للتنمية المستدامة للدول –فرنسا أنموذجا–. *مجلة الإبداع، 05*(02)، الصفحات 251-268.

أحمد الكواز. (2019). المؤتمر العلمي الخامس عشر "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة". *الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات، مع إشارة لتجربة عربية*. بيروت لبنان: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

بسام سمير الرميدي. (ديسمبر، 2018). الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية تحليلية. *مجلةإقتصاديات المال والأعمال*(08)، الصفحات 339-355.

عاطف الشبراوي. (17 آوت، 2017). *ريادة الأعمال .. والاقتصاد الدائري*. تاريخ الاسترداد 11 نوفمبر، 2021، من رواد الأعمال :KSA
https://www.rowadalaamal.com/?p=16864

عبد الرزاق حواس، و علاء الدين مجدوب. (جوان، 2019). الاقتصاد الدائري كنظام لحماية البيئة. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*(04)، الصفحات 287-296.

عبد الفتاح دوادي، و جمال دقيش. (ديسمبر، 2019). الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري –الأسباب والحلول–. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 03*(02)، الصفحات 121-132.

فاطمة الزهراء قندوز، و علي الزعبي. (ديسمبر، 2018). متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة. *مجلة العلوم التجارية، 17*(01)، الصفحات 25-38.

ليليا بن منصور، دلال عجالي ، و وسيلة السبتي. (ديسمبر، 2019). التحول للاقتصاد الدائري لخلق مناصب عمل جديدة –تجارب دول متقدمة–. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 05*(02)، الصفحات 314-331.

نادية جودت يوسف. (ديسمبر، 2020). دور التمويل الإسلامي في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، 06*(02)، الصفحات 157-197.